E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

ملحق
العدد ٧٢
Issue 72

كانون الثاني - شباط - اذار / ٢٠٢٣
Jan. - .Feb - .Mar. / 2023

ثبت المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	بالمعرفة والوعي تبديد الاوهام: الأوهام الأربعة عند فرنسيس بيكون انموذجاً م. د. حسن هادي رشيد	1ـ 26
2	الانفراد والتناظر في وسائل قوة الدولة دراسة في مضمون المقايضة الاستراتيجية وحرية التصرف م. انمار علي إبراهيم الزهيري	27-50
3	آثار الفساد السياسي على تحقيق التنمية م.م لبنى عادل عبد الرحمن	51-70
4	أثر العامل الإقليمي على الاعتدال في العراق بعد عام 2003 " الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية أنموذجاً سيف نبهان إسماعيل	71-88
5	العزوف السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2005 (الاسباب والنتائج) م.م.مفاز ابراهيم داود	89-104
6	أقلية التيغراي و مشكلات الأندماج الوطني في أثيوبيا م.م. عمر حسين علوان	105-128
7	التحديات السياسية وأثرها على الحكم المحلي في العراق م.م ميس محمود عداي	129-150
8	التدخل التركي العسكري في العراق وانعكاساته على الاستقرار السياسي م.م مريم علي ابراهيم	151-167
9	التدخل الدولي الإنساني في الصومال م.م مينا عدنان عبد الأمير	168-190
10	التنافس في الفضاء الخارجي وأثره على مفاهيم العلاقات الدولية "الامن أنموذجاً" م.م. أحمد حسن هادي	191-211
11	الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي م.م. علي ضياء ربيع	212-228
12	السياسة المغربية لمواجهة التطرف الديني في منطقة الساحل والصحراء الحسن جلال عبد الواحد	229-246

13	السياسة الخارجية المصرية تجاه المعضلة الأمنية في ليبيا م.م. تغريد رياض علي	270-247
14	الصين واشكالية التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية م. م. فرح طلال حسين الزوبعـــي	291-271
15	العلاقات الإيرانية – التركية وأثرها على العراق سياسياً واقتصادياً م.م. مروة علوان راضي	313-292
16	العلاقات الإيرانية السعودية من الصراع إلى الاتفاق م .م غادة أحمد عبد الكريم	334-314
17	القيم الاجتماعية والمشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003 م.م احمد محسن عليان	350-335
18	اللامركزية الإدارية في الدول الجمهورية (فرنسا انموذجا) م.م.مصطفى ياسين طه	364-351
19	اليهودية في فكر الحركات الدينية (الاسرائيلية) المرأة م.م. بتول طارق اسماعيل	387-365
20	المشاريع الصينية-العربية (مبادرة الحزام والطريق) م. م. مها غافل حسين	406-388
21	النظام البرلماني في العراق في ضل مجتمع متعدد المكونات م.م قاسم محسن علوان	425-407
22	النفط كمحدد للسياسة الاميركية تجاه العراق منذ 2003 م.م. فاتن عبدالستار جبار	444-426
23	الوعي السياسي واثره في الاحتجاجات العراقية بعد العام 2011 م. م. علي رزاق شحيت	466-445
24	الولايات المتحدة الامريكية وامن الطاقة (بحر قزوين انموذجاً) م.م صبا رشيد جبير الحيالي	487-467
25	إنتشار الإرهاب في بلدان غرب إفريقيا: تنظيم بوكو حرام م. م أحمد مخلف أحمد	514-488
26	انتشار النظام الديمقراطي التوافقي في النظم السياسية الدولية م.م.رغد حماد رجه	532-515
27	تأثير تقلبات سعر صرف الدولار الامريكي على عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في العراق بعد عام 2019 م.م.عبدالله خضير عداي	553-533
28	تحديات الحكم اللامركزي في العراق بعد العام 2003 م.م. عمار عايد كطوف	578-554

29	تحولات الاقتصاد العالمي بعد عام 2020: جائحة كورونا أنموذجاً م. م. سارة محمود غزال	594-579
30	تنفيذ المسؤولية عن الحماية في كوت ديفوار م.م . فيصل غازي ناصر	617-595
31	توجهات المعاملات المالية غير المشروعة في ظل الاقتصاد الخفي غسيل الاموال أنموذجاً م. م. فيان فاروق محمد علي	632-618
32	متغيرات النظام العالمي والحروب المستقبلية م.م سعد روبس حمزه	657-633
33	مخاطر وأسباب ادمان المخدرات في العراق: المؤشرات والحلول م.م. لمى كريم خضير	682-658

انتشار النظام الديمقراطي التوافقي في النظم السياسية الدولية

The spread of the consensual democratic system in international political systems

* م.م.رغد حماد رجه
Raghad Hammad Rija

• **الملخص:**

تسعى الدول لتحقيق الاندماج الاجتماعي في الدول ذات التعددية المجتمعية من اجل الاستقرار والابتعاد عن الصراع بين الفئات الاجتماعية، وقد تكون هذه التعدديه دينية او اثنية او عرقية او سياسية وغيرها، وتختلف الدول في طريقة تعاملها وإدارة هذه التعددية في دولها من خلال سياساتها وقوانيها، فعلى الرغم من ان تعريف الديمقراطية الشامل هو حكم الشعب أي مشاركة كل فئات المجتمع في الحكم، ونظرا لكثرة عدد الشعوب فيصبح من الصعوبة تحقيق هذا الشرط، لكن هذا الأمر يتم عن طريق ممثلي الشعب المنتخبين، لكن هذا يمثل ديمقراطية الاكثرية في التمثيل وقد يتم ظلم بعض الفئات في التمثيل مما قد يؤدي الى الصراع المجتمعي بين مختلف أطياف الشعب، لذا قد تكون الديمقراطية التوافقية هي بديل وحل لإدارة تلك المجتمعات التعددية، ولكن تعامل الدول مع هذه التعددية تختلف من دولة لأخرى وقد تتحول الى شكل من اشكال الصراع السياسي والمجتمعي.

• **الكلمات المفتاحية:**

الديمقراطية، الديمقراطية التوافقية، الديمقراطية الليبرالية، المجتمعات التعددية، سلطة سياسية، قرار سياسي، مجتمع اثيني، طائفية، مذهبية.

• **Abstract:**

Countries seek to achieve social integration in countries with societal pluralism in order to achieve stability and avoid conflict between social groups. This pluralism may be religious, ethnic,racial,political, etc.,and countries differ in the way they deal and manage this pluralism in their countries through their policies and laws, despite the fact that the comprehensive definition of democracy is the rule of the people, i.e. the participation of all segments of society in governance. In view of the

* كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين ragadrega@gmail.com

large number of peoples, it becomes difficult to fulfill this condition, but this matter is done through the elected representatives of the people. However, this represents majority democracy in representation, and some groups may be oppressed in representation, which may lead to societal conflict between the different spectrums of the people. Therefore, consensual democracy may be an alternative and solution for managing these pluralistic societies, However, countries' dealings with this pluralism differ from one country to another, and it may turn into a form of political and societal conflict.

• **key words:**

Democracy, consensual democracy, liberal democracy, pluralistic societies, political authority, political decision, Athenian society, sectarianism, sectarianism.

• **المقدمة:**

من المصطلحات والمفاهيم الاكثر تداولا في عالم السياسية اليوم للدول مصطلح الديمراطية التوافقية، فهي نوع من انواع الديمقراطية التمثيلية، لكنها تتميز عن الديمقراطيات الاخرى بتراجع اسلوب الصراع السياسي بين الأغلبية والأقلية عن طريق تعويضه بالتوافق والحكم الجماعي وذلك بالأخذ بأكبر عدد من الآرا وإشراك الأقلية المنتخبة في الحكم او في السياسات العامة والقرار السياسي للدولة.

• **اهمية البحث:**

أتخذ هذا المفهوم اهتمام واسع من قبل الفئات الثقافية والمجتمعية، إضافة الى اهتمام واسع من القادة والقوى السياسية للدول بهذا المصطلح، فهي شكل من اشكال ممارسة السلطة في البلدان المختلفة ذات التعددية المتنوعة مجتمعيا، فقد تعاني تلك المجتمعات نتيجة لضعف الوحدة الوطنية الى ازمات سياسية، فعملية اشتراك جميع المكونات المجتمعية المختلفة في صنع القرار السياسي يؤدي الى ضمان عدم الانزلاق في توتر سياسي او حروب اهلية وبالتالي يحقق الاندماج والتكامل المجتمعي.

- **هدف البحث:**

تهدف الدراسة لتبيان اهمية النظام الديمقراطي التوافقي في عملية الادارة السياسية العامة للدول وعملية تطبيق العدالة المجتمعية في تمثيل كافة فئات المجتمع وبالتالي إثبات حقوق كافة افراد المجتمع في الدول، والكشف عن مدى نجاعة الديمقراطية التوافقية في عملية إدارة التنوع الأثيني في مجتمعات الدول وبالتالي يؤدي الى استقرار الاوضاع السياسية في الدول ذات التعددية المجتمعية المختلفة وخلو تلك المجتمعات من النزاعات الداخلية.

- **اشكالية البحث:**

ان اي عملية تطبيق قد يشوبها بعض المشاكل نتيجة الخلل في التطبيق وذلك قد يتبع الخلل في الإدارة السياسية او سيطرة القوى والاحزاب السياسية الكبرى على السلطة، إذ تتمثل المشكلة الأساسية حول طبيعة دور الممارسة للنظام الديمقراطي التوافقي سواء في خلق المشكلات او وضع الحلول لإدارة التنوع المجتمعي الأثيني، ومن هنا لابد عن الإجابة عن عدة اسئلة:-

1. ما هي الديمقراطية التوافقية؟
2. كيف نشأت وانتشرت الديمقراطية التوافقية؟
3. الى اي مدى يمكن تعميم هذه الديمقراطية في معظم الدول ذات المجتمعات التعددية؟
4. هل ممكن نجاح تطبيق الدول في نظامها السياسي على الديمقراطية التوافقية لجميع الدول ذات التعددية السياسية؟

- **فرضية البحث:**

تعد الديمقراطية التوافقية نموذج من نماذج ممارسة السلطة السياسية في الدول المتنوعة والمتعددة مجتمعيا، وخاصة الدول التي تعاني من ضعف في الوحدة الوطنية والتي قد تؤدي الى توتر وخلق أزمات سياسية، إذ ان التمثيل السياسي لمكونات المجتمع سواء أغلبية او أقلية في عملية صنع القرار السياسي ليشمل كافة الفئات المجتمعية دون الخضوع لسلطة الأغلبية، وبالتالي إحتواء التنوع الأثيني الذي يؤدي لعدم التوتر او حروب أهلية والتعايش السلمي والإنسجام في داخل المجتمعات المتعددة لتصل الى دولة آمنة ومستقرة .

- **الاطار المنهجي للبحث:**

تم الإعتماد في الدراسة على المنهج اللإستقرائي والتحليلي ومنهج التحليل النظمي للتعرف على الديمقراطية التوافقية وتحليل مساهمتها في الوصول الى مجتمع مستقر يعمل على ادارة التنوع الأثيني والعرقي بالطرق السلمية والوصول الى التعايش والاندماج بين الفئات المختلفة في المجتمع الواحد.

- **تقسيمات الدراسة:**

لتحقيق صحة الفرضية والإجابة على أسئلة الإشكالية تم تقسيم الدراسة الى محورين، الاول تكلمنا عن ماهية الديمقراطية التوافقية، إذ تم التناول عن تعريف الديمقراطية التوافقية وخصائص الديمقراطية التوافقية وأيضا نشأة الديمقراطية التوافقية، اما الحور الثاني فتم البحث في انتشار الديمقراطية التوافقية في سياسة الدول، إذ تم التطرق فيه الى الديمقراطية التوافقية كحل لمشكلة التعددية المجتمعية، وتطبيق الدول لنظام الديمقراطية التوافقية، ثم الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات العامة للدراسة.

اولا: ماهية الديمقراطية التوافقية

ان معضلة ادارة التنوع في المجتمعات ذات التعددية الأثنية والعرقية هي من ضمن إختصاص سياسة الدولة العامة، وذالك لتحقيق الإندماج الإجتماعي بدلا من الصراع، إذ تتخذ التعددية عدة اشكال في المجتمع، فقد تكون تعددية دينية او ثقافية او اثنية او عرقية او سياسية...الخ، وان الطرق التي تستخدمها الدولة بمختلف اجهزتها من خلال استراتيجياتها وسياساتها وقوانينها هي التي تحدد مدى تحول هذه التعددية الى نقمة او نعمة، فقد تعد بعض الدول ان ديمقراطية الأكثرية قد تعيق وصول كافة الأقليات الى التمثيل في الحكم وهذا يهدد الحفاظ على الإنسجام بين مختلف أطياف المجتمع، فالديمقراطية التوافقية قد تكون بديلا لعملية إدارة التنوع في المجتمعات التعددية[1] وعلية سنتناول في هذا المحور ثلاث نقاط :-

1. تعريف الديمقراطية التوافقية
2. خصائص الديمقراطية التوافقية
3. نشأة الديمقراطية التوافقية

1. تعريف الديمقراطية التوافقية :-

(1) الهام ناصر، الديمقراطية التوافقية-Consensus Democracy ، الموسوعة السياسية، نشر في 11-1-2022، https://political-encyclopedia.org/dictionary/الديمقراطية%20التوافقية

يعد مفهوم الديمقراطية التوافقية في الوقت الحاظر اكثر شمولا وتوسعا على الرغم من وجود هذا المصطلح في العصور السابقه الا ان استخدامة بدأ بالانتشار بشكل واسع وواضح المعالم مع التعدد المجتمعي لمختلف دول العالم لذا لابد من التعرف على هذا المصطلح من نمط تطوره اللغوي والإصطلاحي.

أ. تعريف الديمقراطية التوافقية من الناحية اللغوية:-

هو مصطلح مكون من مفردتين "الديمقراطية وهي مصطلح يوناني وتعني حكم الشعب"، أما التوافقية "وهي تعريب لمفردة انكليزية (Consociational)، فتعريف الديمقراطية اللغوي هي حكم اغلبية الشعب وذلك باستحصال تطابق اراء هذه الاغلبية وتجانسها، فالديمقراطية في معناها العام هي حكم أغلبية الشعب[1] ، ووردت معناها في مفردات اللغة العربية إذ تشير للمعنى ذاته "تجانس، تكامل، توافق، مطابق، اتساق"، "والتوافق من الاتفاق يعني جعل الامر جمعا بعد تفرقه او الكفاية والتناسب، او التقرب والتطابق وتوافق القوم في الامر اي تساعدوا"[2].

ووفقا للمعجم السياسي "ديمقراطية" هي كلمة يونانية الاصل تتكون من مقطعين الاول: بمعنى شعب، والثاني تعني:حكم، فتم تعريفها: "انها نظام سياسي تكون السلطة فيه للشعب"، كما يعرف "المعجم السياسي" التوافق–توافقا على انه "وفق القوم: اي اتفقوا وساعد بعضهم بعضا"، "وفق القوم في الامر: اي تقاربوا، وايضا كانت ارائهم واحدة"[3]، ولكن في مفهوم الديمقراطية التوافقية وحداثة هذا المصطلح فقد وضح علماء السياسيه وخاصة في بداية القرن العشرين هذا المصطلح وهذا ما سنطرق له في التعريف "الديمقراطية التوافقية" اصطلاحا.

ب: تعريف الديمقراطية التوافقية إصطلاحا:-

على الرغم من تعدد التعاريف والمفاهيم من مختلف العلماء والمفكرين السياسيين، إلا ان غالبيتهم يتفقون على تعريف مصطلح الديمقراطية التوافقية هي اشراك كافة فئات المجتمع المختلفه في الحكم دون سيطرة الاغلبية. وان اول من استخدم مصطلح "التوافقية" الفيلسوف والاكاديمي الامريكي دايفيد.اي.أبتر فعرفه " إنه جمعاً لوحدات مكونة لا تفقد هويتها عند الإندماج في شكل من أشكال الإتحاد"، فمن سماته "إستعداده لتقبل تشكيلة من الجماعات متباينة الأفكار بغية تحقيق هدف الوحدة

[1]) ياسين محمد حمد العيثاوي،الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق "الشرق الألوسط" أنموذجاً، مجلة الدراسات الدولية، العراق، 2015 ،عدد60، ص30.
[2]) لويس معلوف، المنجد في اللغة والأدب والعلوم، دار المشرق، ط5 ،بيروت، 1996 ،ص911.
[3]) وضاح زيتون، المعجم السياسي، دار أسامة ودار المشرق الثقافي، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.

والقيادة الجماعية أو المشتركة"[1]، وقد وصفه ج.بنغهام باول بخاصية "التجزء الاجتماعي"[2]، وعرفها "ارنت ليبهارت" "نموذج معياري مرحلي تجريبي، تلجأ اليه المجتمعات المتعددة والاعراق والاديان وينعدم فيها التجانس الاجتماعي والاجماع السياسي، فهي نموذج لمعالجة المشاركة السياسية"، حيث يعدها القدرة على تخطي الانقسامات القطاعية في المجتمعات ذات التنوع في الانتماءات لتحقيق التعاون[3].

كما اشار جيرارد لامبروخ في نفس المفهوم لليبهارت إذ يراها"استراتيجيه في ادارة النزاعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب بدلا من التنافس واتخاذ القرارات بالأكثرية" إذ يقصد ان التوافقية تساعد على تقليص النزاعات في المجتمع حتى يكون هناك تعاون في اتخاذ القرارات بدلا من فرض الاكثرية لسلطتها في القرارات وبالتالي تغييب للاقلية، كما يعرفها حسين عبيد "نظام إرادي وتعاقدي كثيرا ما يتم الاتفاق عليه بين القيادات السياسية التي تستطيع ان تلعب دورا حاسما في ضمانة استمراره عبر الحفاظ على الحد الادنى من التفاهم بينها"، فقد عدها نظام مبني على التقاعد والتوافق بين الاطراف المختلفة للحفا على التفاهم بين القيادات السياسية المختلفة[4].

2. خصائص الديمقراطية التوافقية :-

تمتاز الديمقراطية التوافقية بعدة خصائص تميزها من اجل نجاحها وفي حال غياب احد هذه المرتكزات قد تؤدي الى فشلها وعدم اكتمال متطلباتها الاساسية وهي:-

أ.إئتلاف واسع: إذ من خلاله تتمكن كافة عناصر المجتمع من المشاركة والتعاون في ادارة مؤسسات الدولة وحكم البلاد، وهذا يحفز النخب السياسية البحث عن توافقات ويحفزها اكثر على الاعتدال[5]، فالحكم من خلال الإئتلاف الواسع قي الدول ذات التعددية هو افضل وسيلة في سبيل الاستقرار والابتعاد عن النهج الاقصائي واحتكار السلطة لفئة دون غيرها[6]. فهو الصورة المثلى للتوافقية بمشاركة كافة القطاعات المهمة بتشكيل مؤسساتي لحكومة مجتمع متعدد، وتعد النمسا وسويسرا أفضل الامثله على هذا الائتلاف بصورته المثلى، اما بلجيكا لم تطبق صورة الائتلاف الواسع بصورته الصحيحة بالرغم من

---

[1]) آرنت ليبهارت ، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد،ترجمة:حسني زينة، منشورات معهد الدراسات الاستراتيجية،بغداد_بيروت، 2006، ص244-245.

[2]) ياسين محمد حمد العيثاوي، مصدر سبق ذكره، ص30.

[3])آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ص244.

[4]) الهام ناصر، مصدر سبق ذكره.

[5]) معتز اسماعيل الصبيحي، صنع القرار السياسي في العراق والديمقراطيات التوافقية: دراسة عن الديمقرطيات التوافقية في (سويسرا، بلجيكا، ايرلندا الشمالية، لبنان)، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد – العراق، 2015، ص79.

[6]) آرنت ليبهارت ، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، مصدر سبق ذكره، ص40.

وجود حكومات إئتلافية لكنها ابقت العديد من الاحزاب الكبرى تقوم بدور المعارضه في بعض الاحيان[1].

ب.الفيتو المتبادل: في النظام الديمقراطي اقرار القوانين والتشريعات البرلمانية والحكومية بالاكثرية (اي 50% +1) من اعضاء البرلمان المنتخب من الشعب مما يجعل الكتل البرلمانية غير مؤثره في منع او اصدرا او تمرير القرارات والتشريعات، اما في التوافقية فالقرارات تكون مقيدة بموافقة الثلثين ولا يمكن الحصول على هذه النسبة إلا بمشاركة غالبية الكتل البرلمانية مما يعطي للاقليات فرصة كبيرة في حق الفيتو والنقض في القرارات الاكثرية[2]. ومن اجل عدم احتكار السلطة من فئة معينة يتم منح حق الفيتو المتبادل للاكثريات والاقليات على حد سواء، فالاقلية التي يتم حرمانها بصورة متكررة من الوصول للحكم ربما تشعر بالإستبعاد وحتى التمييز ضدها وقد يؤدي الى فقدان ولائها للنظام السياسي[3]، فهو يمنح الاقلية فرصه لتقديم الاقتراحات للقرارت المقدمة من الاكثرية شركائها في الائتلاف، لكن قد لا تؤخذ باقتراحاتها مما يتعارض مع مصالح الاقلية، فكان لابد من إضافة فيتو الاقلية من مبدأ الائتلاف الواسع[4]. ان استعمال حق الفيتو للاقلية قد يجعلها فئة استبدادية فلا توافق الا على ما يضمن مصالح ومطموحات ممثليها مما يمهد الطريق في الوصول الى حالة دكتاتورية الاقلية باستخدام هذا الحق وبذلك فان الفيتو الممنوح للاقلية بالتوافقيكون سلاح بيدها لتفرض المزيد من التوافقية على الاغلبية مما يجبرها على الانصياع لرأي الاقلية تحت ضغط الفيتو "وهذا مخالف للهدف الذي يريده دعاة التوافقية فهم يهربون من دكتاتورية الاكثرية الى دكتاتورية الاقلية[5].

ث. التمثيل النسبي: فعلى خلاف التعددية التي تميل للتمثيل المفرط للاحزاب الكبيرة في مقابل التمثيل المتدني للاحزاب الصغيره، فالتمثيل النسبي يسعى لتقسيم المقاعد البرلمانية بين الاحزاب بشكل يتناسب مع الاصوات التي لديها[6]، اذ يساعد هذا المبدأ على تجنب سيطرة الاكثرية المطلقه، فهو معيار محايد في التوزيع اذ يزيل العديد من المشكلات المسببة في عملية اتخاذ القرارات وبذلك يحقق الحكم التوافقي[7].
التوافقي[7].

ج. الاستقلال القطاعي: اي حكم الاقلية لنفسها في مناطقها في ما عدا الشؤون التي تعني الجميع والتي لابد من اتخاذ القرارات بشأنها من كل القطاعات، اما باقي القرارات وتنفيذها فيمكن ان توكل

---

[1]) آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، مصدر سبق ذكره، ص56-58.
[2]) عبد الستار الكعبي، الديمقراطية التوافقية العراق إنموذجاً، دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع، العراق – بغداد، 2011ص41.
[3]) آرنت ليبهارت، انماط الديمقراطية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت-لبنان، 2015، ص57.
[4]) ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، مصدر سبق ذكره، ص64.
[5]) عبد الستار الكعبي، مصدر سبق ذكره، ص41.
[6]) آرنت ليبهارت، انماط الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص62.
[7]) ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، مصدر سبق ذكره، ص67.

لقطاعات مختلفه[1]، فالانقسامات القطاعية تتمثل بعملية الربط بين الاختلافات الاجتماعية القائمة في مجتمع معين كالتباين اللغوي او الديني او العرقي او الثقافي ...الخ، فالانقسام السياسي يؤدي الى انقسام مؤسسات المجتمع الى منظمات اجتماعية واحزب ووسائل اعلام طبقا لتلك الاختلافات المجتمعية او الانقسامات فهي صورة واضحة للديمقراطية التوافقية[2]. ونظرا الى كون الحكم على المستوى المحلي منظما بصورة عملية على اسس اقليمية دائما، فالفدرالية تمثل طريقة جذابه لتطبيق الاستقلال القطاعي[3]. يكمن الحكم الائتلافي الواسع في اي مؤسسة سياسية على مدا إمكانيتها في اتخاذ القرارات الهمة بطريقة تؤدي الى التوازن ما بين قطاعاتها المختلفه[4]. ويظهر من من هنا ان الديمقراطية التوافقية هي الفكرة التي ممكن من خلالها ان يشترك الجميع في السلطة بدون سيطرة لاغلبية او اكثرية فيحقق التوافق بين الجماعات المختلفه.

3. نشأة الديمقراطية التوافقية :-

ان الديمقراطية التوافقية ليست حديثه الظهور فيمكن اعتبارها ظهرت مع ظهور الديمقراطية التقليدية التي كانت تسعى لعدم سسيطرة فئة على اخرى وذلك من خلال ممثلي الشعب. الا ان ظهورها بشكل واضح في انظمة الحكم بعد الحرب العالمية الثانية كنموذج لبعض حالات التي لم تتمكن فيها ديمقراطية الاغلبية من تلبية حاجات المشاركة السياسية مع رعاية مصالح كافة الفئات المكونة لتلك المجتمعات وايضا سد الفراغ الذي لم تتمكن فيه ديمقراطية الاغلبية من ملئه بعد ان اصبحت في بعض الاحيان تشكل حكم دكتاتوري اغلبي[5].

وترجع البدايات الاولى لنشأة المصطلح مع بداية الماركسية النمساوية، ثم مرت بعدة مراحل للنضوج التفسيرية عام 1969 "في سياق نقاش عالم السياسية الهولندي الامريكي آرنت ليبهارت وتصنيفات غابرييل الموند للأنظمة السياسية الديمقراطية الغربية قبل بلورته بوصفه نظرية يمكن تطبيقها على المجتمعات المنقسمة"[6]، وإذ يعد المفكر الهولندي (أرنت ليبهارت) من أوائل المفكرين والمنظرين للديمقراطية التوافقية في الفكر السياسى الغربي، حيث أشار إلى أن "الديمقراطية التوافقية تعبر عن

---

[1]) معتز اسماعيل الصبيحي، مصدر سبق ذكره، ص82.

[2]) منتصر العيداني، قيادات الانتقال والتنمية السياسية: العراق ولبنان أنموجا 1990- 2011، شركة المعارف العارف للأعمال وللنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 2012، ص131.

[3]) ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، مصدر سبق ذكره، ص72.

[4]) منتصر العيداني، مصدر سبق ذكره، ص133.

[5]) امنه محمد علي، النظم الديمقراطيـــــــة في اوروبـــــا التجربة التوافقية في الحكم، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم العلوم السياسية/جامعة بغداد، العراق، العدد 51، 2016، ص305.

[6]) عزمي بشارة، في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية: نموجا إيرلندا ولبنان، مجلة سياسات عربية/المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 30، كانون الثاني/يناير 2018 ،ص7.

إستراتيجية في إدارة النزاعات، من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب، بدلاً من التنافس واتخاذ القرارات بالأغلبية من خلال عدة مؤلفات ابرزها"انماط الديمقراطية و الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد"[1]، واستخدم جيراد لامبروخ في بادئ الامر عبارة الديمقراطية النسبية ثم الديمقراطية التوافقية وذلك في معرض حديثه عن النظم اليمقراطية في النمسا وسويسرا، وحللها يورك شتاينر استنادا الى "الاتفاق الارضائي" بالمقارنة مع قاعدة الاكثرية، بينما درسه إريكنوردلينجر استنادا الى خاصية "احتواء النزاعات في المجتمعات المقسمة"[2]

فظهرت التجربة التوافقية بصورة عمليه بعد الحرب العالمية الثانية اعترافا بقصور النظام الديمقراطي المألوف فقد انطلقت من "قاعدة ديمقراطية راسخة وليست ناشئة"[3]، إذ ظهر الصراع الاثيني والهويات الفرعية بشكل واضح خاصه بعد تولي هتلر الحكم في المانيا ومن ثم بدا عملية التمايز التي بدأها من خلال الحرب العالمية الثانية والتمييز بين الاعراق. وفي مرحلة نضال الدول ضد القوى الاستعمارية واستبدادها لم تهتم كثيرا باختلافاتها وخلافاتها الداخلية بقدر اهتمامها بالحصول على استقلالها عن القوى الاستعمارية، ومن ثم بعد انتهاء الحرب الباردة بدأت الدول المستقلة التي تتميز بالتنوع الاثيني والقومي بالظهور وبدأت تلك الدول بعد استقلالها تنتبه لمشاكلها السياسية وهيمنة قوى دون الاخرى[4]. ونشأت اول مساعي لبناءها في بلدان اوربية غربية، كبلجيكا وسويسرا والنمسا وهولندا، وجاءت وليدة الحاجة العملية في مجتمعات غير متجانسه ومنقسمة من الناحية الدينية او القومية وحتى اللغوية، كما عانت العديد من الدول النامية لاسيما الافريقية والاسوية مثل"ماليزيا، بوروندي، لبنان، العراق، نيجيريا" وايضا في امريكا الجنوبية مثل"سورينام، فوريانا، ترينداد" من عدد من المشكلات السياسية نتيجة الانقسامات العميقه بين سكانها مع غياب الاجماع الموحد لها[5].

فكانت الديمقراطية التوافقية وليدة تسويات مؤسساتيه في الدول الحديثه التي تتداخل فيها مشكلات الجنسيات والقوميات مع المشكلات الاجتماعية، والتي ظهرت كدول بعد المؤتمرات الاستعمارية

---

[1]) ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، مصدر سبق ذكره، ص17.
[2]) ياسين محمد حمد العيثاوي، مصدر سبق ذكره، ص30.
[3]) ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، مصدر سبق ذكره، ص8.
[4]) يوسف كوران، التنظيم الدستوري للمجتمعات التعددية في الدول الديمقراطية (دراسة مقارنة)، منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية – العراق، 2010، ص44.
[5]) شاكر الأنباري، الديمقراطية التوافقية (مفهومها ونماذجها) ، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2007، ص6، ص11.

كمؤتمر برلين 1885، او نتيجة من نتائج الحرب العالمية الاولى والمؤتمرات التي تلتها[1]، ثم سعت العديد من الدول بالاعتراف بهذا الاختلاف في سياساتها ومن هذه الدول بلجيكا فالانقسام اللغوي كان له الاثر الواضح في انشا نظام احزابها، إذ اعترفت رسميا من خلال التعديل الدستوري في اواخر عام 1970 بالانقسام اللغوي وتقسيم جميع اعضاء البرلمان على مجلسين ثقافيين يقومان بويفتهما البرلمانية في داخل منطقة الاستقلال الثقافي والتربوي الذي منحه لكل من تلك الجماعتين الثقافيتين[2]، كما تلجأ دول اخرى قد لا تكون توافقية او تعددية الى انشاء إئتلاف واسع لمعالجة ازمة داخلية او خارجية معينة خطيرة كحل فعال او مؤقت، فبريطانيا والسويد من الدول المتجانسة الفئات لكن قد تم اعتماد في نظامهما السياسي على الحكومات الائتلافية الواسعه خلال الحرب العالمية الثانية[3].

ثانيا:انتشار الديمقراطية التوافقية في سياسة الدول:-

ان عملية البناء الديمقراطي في مسيرتها الطويلة الامد والصعبه تتطلب السعي لتحقيق التوافق بين المجموعات المختلفة والمصالح المتنافره من اجل الصالح العام، إذ ان اعضاء المجتمع السياسي يسعون وراء اهداف متباينه يتم التعامل معها بين امور اخرى من الحكومة، فالاختلاف والاتفاق هما جانبان مهمان من جوانب الانمة السياسية، والشعب الذي يعيش في دولة واحدة لا يمكن ان يتفقوا على كل شي، لكن في سبيل ان يعم الاسستقرار والامان في دولهم ومجتمعاتهم لابد من الاتفاق على اهداف محددة لتحقيق الاستقرار والصالح العام، وبالتالي الحاجة الى ظهور كتلة اغلبية قادرة على بناء برنامج وطني يحظى بموافقة اكثرية الشعب[4].

1. الديمقراطية التوافقية كحل لمشكلة التعددية المجتمعية
2. تطبيق الدول لنظام الديمقراطية التوافقية

1.الديمقراطية التوافقية كحل لمشكلة التعددية المجتمعية:-

ان النظام التوافقي يوصف بانه نظام لتقاسم السلطة واتخاذ القرارات المشتركة بين إئتلافين او حزبين او اكثر قد يختلفون في توجهاتهم الفكرية ويتمتعون بقاعدة انتخابية وضمن المنطقة الجغرافية ذاتها وهي تحمي وتمنح القدرة على صنع القرار[5]، كما يعد النظام الديمقراطي التوافقي احد انماط النظم

---

[1] حيدر المولى، التضامن الوزاري والحكومات الائتلافية (دراسة مقارنة)، منشورات مكتب زين الحقوقية، لبنان، 2011، ص24

[2] شاكر الانباري، مصدر سبق ذكره، ص36-37.

[3] ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، مصدر سبق ذكره، ص52.

[4] ياسين محمد حمد العيثاوي، مصدر سبق ذكره، ص43.

[5] امنة محمد علي، مصدر سبق ذكره، ص 313.

الديمقراطية، اذ يتميز بعدم الاكتفاء بالاغلبية كمعيار وحيد للحكم بخلاف انواع النظم الديمقراطية الاخرى، وذلك باضافة معيار اخر الا وهو التوافق الذي يتضمن اشراك الاقليات المنتخبة في الحكم[1]. فالتوافقية شكل من اشكال ممارسة السلطة في الدول ذات التعددية المجتمعية المختلفة وغير المتجانسه شعبيا كالنمسا وهولندا وسويسرا وبلجيكا وبعض الدول الافريقية التي تعاني من ضعف في الوحدة الوطنية ومن ازمات سياسية متواترة، فعملية الاشراك الجماعي للمكونات المجتمعية كافة في صنع القرار السياسي يعد وحسب مؤيدي هذا الشكل من الديمقراطية ضمانة لعدم الانزلاق في مواجهات وحروب اهلية[2]، ومن الملاحظ في الديمقراطية التوافقية وتطبيقها في سياسة الدول[3]:-

أ. ان اقرار التعددية لا يعني بقبول تركيز الانقسامات المذهبية والطائفية والقبلية والاثنية واللغوية وانما الاقرار بالحقوق الوطنية والثقافية لكافة التنوعات الثقافية في البلاد، بل ان تقود هذه التعددية الى مزيد من التعارف والحقوق الوطنية وفتح باب الحوار بين هذه التنوعات عن طريق نشر الثقافة السياسية والاجتماعية وثقافة التنوع.

ب. تاكيد حرية الاختيار في صنع القرار، وذلك بعدم فرض القرارات وخاصة القرارات السياسية بدون فرض راي الاكثرية على الاقلية بحجة فرض الاستقرار.

ان الديمقراطية التوافقية هي سبيل الدول ذات الفئات التعددية لتوحيد شعبها، لكنها قد تؤدي في نفس الوقت الى تفكك الدولة، وذلك في حالة فشلت في استيعاب كل القطاعات او تحقيق نموج ناجح للديمقراطية، مما قد يؤدي الى انقسام المجتمع وتفكك البلد[4]. فالعديد من المجتمعات التي تبنت "الديمقراطية الليبرالية" كبريطانيا حيث غلبت الاكثرية الانجليزية على الاقلية الايرلندية، والهند التي غلبت فيها الاغلبية الهندوسية على الاقلية المسلمة مما ادى لانفصالها عن الهند وتكوينها دولة باكستان، كما لا يوجد ضمانة لعدم قهر الاغلبية الثابته بواسطة الاقلية كما في جنوب افريقيا سابقا حيث قهرت الاقلية الاوربية الاغلبية الافريقية، ولم يجد مفكرو الليبرالية حل لهذه المعضلة سوا بإقرار ضرورة تقرير حقوق جميع الفئات وتثبيتها دستوريا وذلك لضمان عدم إهدارها بواسطة فئات اخرى مسيطرة على الحكم، وهذا

---

[1]) ياسين محمد حمد العيثاوي، مصدر سبق ذكره، ص30.

[2]) نبهان سالم مرزق ابو جاموس، الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على ادارة التنوع الاثيني، مجلة الاكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 24، 2020، ص5.

[3]) ياسين محمد حمد العيثاوي، مصدر سبق ذكره، ص42-43.

[4]) كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1985، ص253.

ما تحققه الديمقراطية التوافقية[1]. ان مفهوم "الديمقراطية التوافقية" التي نشأت في عدد من الدول الغربية كسويسرا وهولندا وبلجيكا ثم تمت محاولة تطبيقها في دول العالم الثالث، تطور لعدة اسباب[2]:

أ. محاولة الوفاق والتقارب بين الجماعات التعددية عرقية كانت او أثنية او دينية وغيرها، كانت تتصف في الغالب بضعف التناسق والإنسجام فيما بينها، وإيجاد حل لمسألة انقساماتها داخل المجتمع الواحد.

ب. السعي لإيجاد بديل "للنظام الديمقراطي الأكثري" الذي بعد الحرب العالمية لم يتمكن هذا النظام من تحقيق الاستقرار السياسي من خلال مبادئة في بعض المجتمعات التعددية، والذي بالنسبة "للديمقراطيين الوفاقيين" يمكن لهذه المقاربه فقط الوصلو الى تمثيل عادل اواكثر استجابة لنظام سياسي يطمح الى ضمان اوسع نطاق للمشاركة في إدارة ؤون البلاد واتخاذ القرارات المناسبة، كما اخذتها بعض دول العالم الثالث بإعتبارها حل لمشكلة الطائفية التي تعاني منها.

ان الغالبية المجتمعية تناقض الاصل الفكري للديمقراطية بجذورها اليونانية وتفرعاتها الحديثه في الديمقراطية الليبرالية كما هو الحال في معظم دول اوروبا او الولايات المتحدة الامريكية، إذ تركز على الولاء للوطن وقيم المواطنة والتساوي السياسي والقانوني في واجبات وحقوق المواطنين كافه امام القانون دون النظر الى الانتماءات المكونه للمجتمع، فامريكا التي يشكل البروتستانت ثلثين من سكانها قد انتخبت كندي الكاثوليكي، إذ تم تصنيفه على انه من الحزب الديمقراطي، وحتى في انتخابات عام 2008 لم يصنف ماكين على انه من العرق الابيض او اوباما من العرق الاسود بل صنف الاول على انه من الحزب الجمهوري والثاني من الحزب الديمقراطي[3].ان التباينات الواضحه بين فئات "المجتمع التعددي" يسهم بدوره في بلورة الحاجات والمصالح عند الفئات المختلفة، مما يساهم في التفاهم والتواصل فيما بينهم مما يساعد في نجاح "الديمقراطية التوافقية"، فوجود التباينات الواضحة بين مختلف فئات المجتمع وتراكمها وكثافتها لا يذهب بالضرورة بوحدة المجتمع والدولة، ولا يقضى بالضرورة على فرصة تطوره الديمقراطي بل يشجع على قيام نظام ديمقراطي توافقي فيه[4]

2.تطبيق الدول لنظام الديمقراطية التوافقية:-

[1]) ياسين محمد حمد العيثاوي، مصدر سبق ذكره، ص31.
[2]) الهام ناصر، مصدر سبق ذكره.
[3]) ياسين سعد محمد البكري، اشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 27، بغداد، 2009، ص62-63.
[4]) كمال المنوفي، مصدر سبق ذكره، ص231.

ينظر ليبهارت لمفهوم "الديمقراطية التوافقية" وتطبيقها في هولندا تعتمد على متغيرين، الاول الانقسامات السياسية والاجتماعية حول القضايا الطبقية وايضا قضايا الدين والدولة"بما في ذلك الانقسام بين الكاثوليك وكالفينيين" في المجتمع الهولندي، والثاني طبيعة النخب السياسية الحاكمة ومدى توافقها في تحقيق عملية الاستقرار الديمقراطي، وتوصل ليبهارت لنتيجة ان هولندا حققت في النهاية ديمقراطية مستقرة وان النموج الهولندي يمكن تطبيقه في المجتمعات ات الانقسامات الحادة لكن بشرط توافر قيادات قادرة على التفاهم مع المجموعات التي تمثلها وايضا فيما بينها[1]

فالنظام السياسي السويسري منذ عدة قرون وهو يشهد استقرار سياسي فهي الدولة المعروفه بالحياد الدائم منذ مؤتمر فينا عام 1815، فمنذ عام 1515 لم تشترك سويسرا في اي حرب خارجية، كما ان الصراعات السياسيه فيها تضعف وذلك لان الفئة التي تتطلع للوصول للسلطة تجد بعد ان تصل ان قراراتها وما تريد تنفيه تخضع لمزاج الرأي العام، فالديمقراطية شبه المباشره "التي تتبعها اغلب المقاطعات السويسرية"، مكنت الشعب السويسري من السيطره على المؤسسات السياسية بكل عام من خلال الاقتراح او الاعتراض او الاستفتاء..الخ، فتعد سويسرا من الدول النادرة التي تعطي الراي العام دوره في الحياة السياسية بما يريد ويطمح اليه[2]. وفي لبنان على الرغم من ان الدستور والميثاق فدراليان إلا انهما قاما على اسس اقليمية أي تمثيل الطوائف في مسائل مثل التعليم والاحوال الشخصية، ويستند في ذلك الى التمييز بين ثلاث تعاريف للطائفية[3]:

أ. التخصيص للطوائف "قاعدة الكوتا": فتطبيقها يكون على نحو مغلق الى تصنيف المواطنين والإساءة لمبدأ تكافئ الفرص وارهاق الإدارة بمراكز لتحقيق التوازن ومنع اتخاذ القرارات، وذلك لان الاكثرية البسيطة لا تسمح بها، ونظام الكوتا قائم في سويسرا والنمسا وكندا وقبرص وبلجيكا وماليزيا وغيرهم.

ب. "الاستقلالية في حوال الشخصية للطوائف": وربما التعليم وغيرها، وذلك يعني نوعا من الفدرالية على اساس شخصي، حيث لا يكون التقاء بين الحدود الطائفية والجغرافية.

---

[1]) عزمي بشارة، مصدر سبق ذكره، ص9-10.
[2]) زياد سمير زكي الدباغ، دراسة في النظام السياسي السويسري، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، كلية العلوم السياسية/جامعة الموصل، المجلد11، العدد1، العراق، 2011، ص580-581.
[3]) عزمي بشارة، مصدر سبق ذكره، ص9.

ت. "المعنى السلبي للطائفية": أي العمل على تطييف الدين لإذكاء النزاعات، او العمل على استغلال الدين في التنافس السياسي من قبل رجال السياسة وحتى رجال الدين، وهذا ما تعاني منها لبنان ومعظم الأنظمة العربية الاخرى.

وقد تكون التوافقية في الهيئات والجهات الحكومية الاخرى كاللجان الاستشارية والمجالس، وحتى المنتخبة منها، فلبنان لم تطبق اقتسام منصب الرئاسة بين النخب الطوائف الكبرى، وذلك وبحسب الميثاق الوطني اللبناني عام 1943 تم الاتفاق على اقتسام السلطة بحيث يكون رئيس الدولة مارونيا مسيحيا ورئيس الوزراء سنيا ومن ثم ضمان تمثيل الجماعتين الدينيتين الرئيسيتين في البلاد، فقد جرى التغيير في لبنان نتيجة ازمات كبرى عنيفه وكان اشدها الحرب الاهلية 1975، إذ تم بعدها فرض تعديلات دستورية في اتفاق الطائف، وتم تقليل التمثيل الماروني السياسي البرلماني من 6-5 لمصلحة المسيحيين الى مناصفة بين المسيح والمسلمين بمختلف مذاهبهم، ونقل قسم كبير من صلاحيات رئيس الجمهورية الى مجلس الوزراء، وتم انشاء تعديل اخر في عام 1990 بانشاء مؤسسة مجلس الوزراء مستقله، فقد كانت سابقا تعقد برئاسة رئيس الجمهورية فقط، لكن اصبح رئيس مجلي الوزرا هو رئيس الحكومة بعد التعديل فنقلت معظم صلاحيات رئيس الجهورية لمجلس الوزراء[1].اما العراق فقبل عام 2003 كان يعرف بنظام سيطرة الحزب الواحد، فالتجربة الديمقراطية بصورة عامة كانت جديدة عليه، فالمجتع العراقي يتميز بالتنوع المجتمعي، فكان النظام الديمقراطي التوافقي هو الانسب للعراق بعد الاحتلال الامريكي للعراق 2003. فمجلس الحكم اعتمد في تشكيله على التوافقية بين مكوناته المجتمعية السياسية،مما خلق ازمات متكرره مثل ازمة انتخاب رئيس برلمان بعد استقالة محمود المشهداني اواخر عام 2008، مما الى تعطيل شبه كامل للبرلمان ودوره الرقابي والتشريعي، لان رئيس البرلمان كان لابد ان يكون حكما من المكون السني، إذ كان هناك توافقات بين المكونات الاجتماعية السياسية بعد انتخابات البرلمان عام 2005 تم توزيع بموجبها المناصب الريسية على المكونات، حيث كانت راسة الجمهورية من نصيب الاكراد، اما رئاسة الحكومة من حصة الشيعة ورئاسة البرلمان من حصة العرب السنة وهكذا تنازليا بمناصب نواب الرئاسات الثلاث بصرف "النظر الاستحقاق الانتخابي"، فهنا كانت الديمقراطية التوافقيه تمثل صورة من صور معوقات الديمقراطية وادت الى عدد من الازمات السياسية وحالة عدم استقرار في البلاد[2].وفي كولومبيا منذ عام 1958 نص الاتفاق بين الاحزاب المحافظه والليبرالية على ان يكون تناوب الرئاسة كل

[1]) عزمي بشارة، مصدر سبق ذكره، ص10-12،ص22.
[2]) ياسين سعد محمد البكري، مصدر سبق ذكره، ص64.

اربع سنوات ولك لمدة ستة عشر عاما مع تمثيل متساو في جميع المناصب الوزارية غير العسكرية والوظائف البيروقراطية والمحكمة العليا، مع تقسيم كل المجالس التشريعية في البلاد(مجلي النواب، مجلس الشيوخ، والمجالس البلدية والادارية) بالتساوي بين الاحزاب الليبرالية والمحافظة فقط، وفي الانتخابات البرلمانية الهولندية عام 1917 جرى التوافق بشأن عدم التنافس في بعض المقاعد التي تشغلها شخصيات معينة لضمان مرور مجموعة من التعديلات الدستورية، كما استخدمت بريطانيا هذا الحل التي تعد بلدا متجانسا الى حد بعيد فلجأت الى تشكيل مجالس إئتلافية موسعة ما بعد الحرب العالمية الثانية[1].

اما جنوب افريقيا فتى عام 1994 كان قانونها الانتخابي يأخذ بنام التمثيل النسبي ويجب على الحزب ان يحصل على نسبة 5% من اصوات الناخبين على الاقل للدخول الى البرلمان وفي حالة عدم حصوله على هذه النسبة لا يحق له دخول البرلمان مما يجبر الجماعات العرقية والاثنية الاخرى الى عدم خوض الانتخابات والدخول في مساومات مع احزاب اخرى واعطائها اصواتها، لكن تلك المساومات قد تجعلها الخاسر الاكبر، وفي عام 1994 تم إلغاء هذا الشرط واصبح بإمكان الاحزاب التي لها 1% من الاصوات من الدخول الى البرلمان مما زاد من فرص تلك الجماعات اللغوية والاثنية والعرقية الاخرى[2].

وتعد سويسرا حسب ما يرى معظم اساتذة النظم السياسية والقانون الدستوري، من انجح الدول التي اعتمدت على النظام الديمقراطي التوافقي، ويرى الباحثون ان ها يعود الى طبيعة الشعب السويسري المعتدله، وعدم وجود صاعات حادة بين احزابها التي تتقاسم مقاعد البرلمان، وعدم نشوب ازمات سياسية فيها كالتي قد تشهدها عادة الدول التي تتبع النظام البرلماني وخاصة بوجود التعددية الحزبية وعدم وجود حزب مهيمن او رئيس، إضافة للوعي السياسي العالي للمواطن السويسري واستقرار الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وغيرها فيها[3].

- **الخاتمة والاستنتاج:-**

ان الدول ذات التعددية السياسية كان لابد لها وسيلة لحل مشكلة أدارة التنوع المجتمعي في دولها فكان للديمقراطية التوافقية الاثر في ادارة سلطة الدول ونظامها السياسي، وبذلك يتبين مما سبق:-

❖ تعد "الديمقراطية التوافقية" نقطة تحول للدول الاوربية التعددية التي كرست بدورها الانسجام بين مختلف فئاتها داخل نظامها المجتمعي، فقد مهدت الطريق للوصول لمرحلة الديمقراطية التمثيلية.

---

[1]) عزمي بشارة، مصدر سبق ذكره، ص10-12.
[2]) يوسف كوران، مصدر سبق ذكره، ص102-103.
[3]) زياد سمير زكي الدباغ، مصدر سبق ذكره، ص582

❖ ان "الديمقراطية التوافقية" هي الوسيلة التي يمكن من خلالها ان تشارك كل فئات المجتمع في الحكم بدون سيطرة اغلبية او اكثرية وبذلك يتحقق مضمون التوافق بين الجماعات الاثنية المختلفة، فهي تمثل مرحلة انتقالية في الساحة السياسية متمثلة بالانتقال من الحكم الاستبدادي التسلطي الى الحكم الديمقراطي.

❖ في حالة وجود البيئة المناسبة فان "الديمقراطية التوافقية" سوف تكون مرنه وقابلة للتكيف في مجتمع تعددي، فإذا وجد التوافق بين فئات المجتمع شعبا وسلطة سياسية سوف يكون تطبيق "الديمقراطية التوافقية" مرنا.

❖ في حالة وجود قصور او اشكالية في تطبيق "الديمقراطية التوافقية" فهو ناتج عن قصور في الدستور وليس في "الديمقراطية التوافقية" .

❖ على الرغم من تحقيق "الديمقراطية التوافقية" لغاية التمثيل الاكبر لجميع فئات المجتمع، لكنها قد تمثل إتاحة للتدخل الخارجي من قبل الدول التعددية وهذا قد يؤدي الى مزيد من الانقسام والتشرذم في الدول النامية التي تسعى لنقل هذه التجربة اليها.

- **التوصيات:-**

❖ حتى يتم تطبيق مبادئ "الديمقراطية التوافقية" في المجتمعات التعددي لابد من وجود دستور يدعم هذه الديمقراطية في قوانيها لمعالجة مكلة التعددية الفئوية في المجتمع، مع خصوصية كل بلد في التطبيق اي لا يجب استنساخ تجارب توافقية لدول اخرى او انشاء دستور مثل دساتير دول اخرى.

❖ تحقيق التقارب بين المجموعات والفئات المجتمعية المختلفة بتعزيز الثقافة السياسية وروح الجماعة وشعور الانتماء للوطن اكثر من الانتماء للجماعة الفوئية او الطائفة، وهذا يتم عن طريق دورات تثقيفية وممكن ان تكون كمواد دراسية معتمدة في المدارس والجامعات.

❖ تعزيز الروح الوطنية للافراد في داخل المجتمعات يحمي الدول من التدخلات الخارجية وخاصة الفئات العابرة .

❖ في حالة وجود الجماعات في مناطق محددة من الدولة يمكن تطبيق النظام الفدرالي لتعزيز الاستقلالية لتلك الجماعات وايضا استمرار انتماءها للوطن ككل، فقد تلجأ تلك الجماعات الى طلب الانفصال وانشاء دولها الخاصة كما فعلت باكستان ذات الفئات الاسلامية بعد ان انفصلت عن الهند الموطن الاساسي خاصة بوجودها في منطقة جغرافية محددة.

❖ تقريب وجهات النظر بين الفئات السياسية وعدم تعزيز الصراعات بين القوى الكبرى لتجنب الصراع السياسي مما يؤدي الى خلل في استقرار الدول.

❖ من اجل بناء مجتمع قوي ومستقر قائم على اسس ديمقراطية وتوافقية لفئات المجتمع التعددي لابد من توافر اقتصاد قوي ومجتمع مستقر بعيد عن اي مظهر من مظاهر العنف .

List of sources-:

Glossaries and dictionaries:

1. Louis Maalouf, Al-Munajjid in Language, Literature and Science, Dar Al-Mashreq, 5th edition, Beirut, 1996.

2. Waddah Zaytoun, The Political Dictionary, Dar Osama and Dar Al-Mashreq Al-Thaqafia, first edition, Jordan, 2006.

Arabic and translated books:

1. Arend Liebhardt, Patterns of Democracy, Publications Company for Distribution and Publishing, Beirut-Lebanon, 2015.

2. Arendt Liebhardt, Consensual Democracy in a Plural Society, translated by: Hosni Zeina, Publications of the Institute for Strategic Studies, Baghdad-Beirut, 2006

3. Haider Al-Mawla, Ministerial Solidarity and Coalition Governments (Comparative Study), Zain Law Office Publications, Lebanon, 2011.

4. Shaker Al-Anbari, Consensual Democracy (its concept and models), Institute for Strategic Studies, Baghdad, 2007.

5. Abdul Sattar Al-Kaabi, Consensual Democracy, Iraq as a Model, Dar Al-Sayyab for Printing, Publishing and Distribution, Iraq - Baghdad, 2011.

6. Kamal Al-Menofi, Theories of Political Systems, Publications Agency, Kuwait, 1985.

7. Moataz Ismail Al-Subaihi, Political Decision Making in Iraq and Consensual Democracies: A Study on Consensual Democracies in (Switzerland, Belgium, Northern Ireland, Lebanon), Scientific Books House for Printing, Publishing and Distribution, Baghdad - Iraq, 2015.

8. Montaser Al-Eidani, Leaders of Transition and Political Development: Iraq and Lebanon, Model 1990-2011, Al-Maaref Al-Arif Business, Publishing and Distribution Company, Beirut-Lebanon, 2012.

9. Youssef Goran, The Constitutional Organization of Pluralistic Societies in Democratic Countries (Comparative Study), Kurdistan Center for Strategic Studies Publications, Sulaymaniyah - Iraq, 2010.

Magazines and periodicals:

1. Amna Muhammad Ali, Democratic Systems in Europe: The Consensual Experience in Governance, Journal of Political Science, College of Political Science / University of Baghdad, Iraq, Issue 51, 2016.

2. Azmi Bishara, On the development of the concept of consensual democracy and its suitability for resolving sectarian conflicts: models of Ireland and Lebanon, Arab Seiyasat Journal / Arab Center for Research and Policy Studies, Issue 30, January 2018.

3. Nabhan Salem Murzuq Abu Jamous, Consensual Democracy and its Implications for Managing Athenian Diversity, Journal of the Arab Academy in Denmark, Issue 24, 2020.

4. Yassin Saad Muhammad al-Bakri, The problem of consensual democracy and its repercussions on the Iraqi experience, Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies, Issue 27, Baghdad, 2009 - Ziyad Samir Zaki al-Dabbagh, A study in the Swiss political system, Research Journal of the College of Basic Education, College of Political Science / University Mosul, Volume 11, Number 1, Iraq, 2011.

5. Yassin Muhammad Hamad Al-Ithawi, The negative repercussions of political quotas on the institutional and societal structure of the democratic system in Iraq, "The Middle East" as a model, Journal of International Studies, Iraq, No. 60, 2015.

.world wide web-:

.Elham Nasser, Consensus Democracy, The Political Encyclopedia, published on 11-1-2022, https://political-encyclopedia.org/dictionary/ Democracy%20Consensushttps